بالتعاون مع

COMCEC

الغرفة الإسلامية للتجارة والتنمية
Islamic Chamber of Commerce and Development
Chambre Islamique de Commerce et de Développement

قمة قادة الأعمال 2025

القطاع الخاص: شريك استراتيجي لتحقيق التنمية المستدامة

الأحد
2 نوفمبر 2025

مركز إسطنبول للمؤتمرات
قاعة بايزيد، الطابق (B2)، تركيا

شريك الشباب | شريك ريادة الأعمال | الشركاء الاستراتيجيون

ICYF ISLAMIC COOPERATION YOUTH FORUM منتدى التعاون الإسلامي للشباب

SKSEED SALEH KAMEL SUSTAINABLE ENTREPRENEURSHIP AND ENTERPRISE DEVELOPMENT ORGANIZATION

IC-AC ORGANISATION OF ISLAMIC COOPERATION ARBITRATION CENTRE

MAIDA NAZIR Organization for Women's Economic Empowerment

يمكنك التواصل معنا عبر
Bls@iccdglobal.com

www.iccdglobal.com

الملخص التنفيذي:

شكلت قمة قادة الأعمال 2025، التي عُقدت في مركز إسطنبول للمؤتمرات في الثاني من نوفمبر 2025م، محطة محورية في إعادة صياغة الأجندة الاقتصادية للعالم الإسلامي.

وتحت شعار "القطاع الخاص: شريك استراتيجي لتحقيق التنمية المستدامة"، جمعت القمة نخبة من الوزراء، وصناع السياسات، والممولين، وقادة الأعمال من الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي وغيرها من دول العالم؛ بهدف رسم مسار جماعي نحو نمو اقتصادي شامل وقائم على الابتكار.

وقد أكدت القمة أن القطاع الخاص ليس مجرد مستفيد من السياسات، بل هو شريك في صياغة التنمية الوطنية، ومحرك أساسي في دفع عجلة التنويع الاقتصادي، والاستدامة، والتكامل الإقليمي.

طوّر المشاركون عبر أربعة محاور رئيسية — الجلسة الافتتاحية، جلستي نقاش موضوعيتين، وحوار رفيع المستوى في الجلسة الختامية — رؤية مشتركة للأولويات والآليات اللازمة لتعزيز التعاون فيما بين دول منظمة التعاون الإسلامي، وتمكين العالم الإسلامي من ترسيخ موقعه ككتلة اقتصادية عالمية متماسكة.

النتائج الرئيسية للقمة

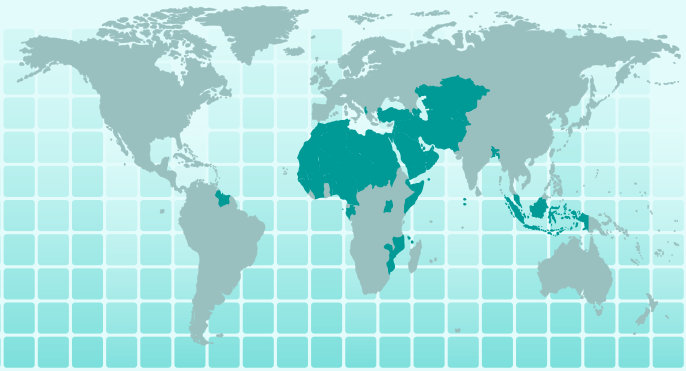

إطلاق مبادرة B57+

منصة أعمال دائمة تابعة لمنظمة التعاون الإسلامي لتعزيز التعاون بين صانعي السياسات والقطاع الخاص

مقترح مركز معاهدات منظمة التعاون الإسلامي

آلية تهدف إلى مواءمة وتنسيق قوانين التجارة والاستثمار فيما بين الدول الأعضاء

مجالس الأعمال الإقليمية

تعزيز الثقة، وتحسين مستوى التنسيق، والمساهمة في تحديد الشركاء المناسبين لفرص الاستثمار والتجارة

توجّهات السياسات

تسريع تنفيذ نظام الأفضليات التجارية لمنظمة التعاون الإسلامي (TPS-OIC)، وتفعيل أدوات التمويل الإسلامي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ووضع أطر لحوكمة البيانات والتجارة الرقمية

الأولويات الاستراتيجية

تعزيز دور الشباب والنساء في القيادة، وتحقيق نمو متوافق مع متطلبات المناخ، وضمان مشاركة شاملة في آفاق الاقتصاد المستقبلي

النتائج الرئيسية للقمة

المحاور الرئيسية:	التحدّي / الإشكالية	الإجراءات المُوصى بها:
تعزيز الابتكار في قطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة	محدودية الاستثمار في البحث والتطوير وصعوبة الوصول إلى التمويل	توسيع نطاق تمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة عبر أدوات التمويل الإسلامي، وإنشاء صناديق مخصّصة للابتكار، وتعزيز برامج الإرشاد والاستشارات. اعتماد حوافز سياسية تشمل الإعفاءات الضريبية وتخصيص الأراضي بهدف استقطاب الاستثمارات الخاصة طويلة الأجل.
دور الشباب والنساء	ضعف التمثيل في القيادة التجارية ومحدودية الوصول إلى الموارد	إطلاق برامج نوعية تستهدف المشروعات التي يقودها الشباب والنساء، مدعومة بآليات تمويل مُدمج، وإرشاد مهني، ومبادرات لبناء القدرات في مجالات الابتكار والتجارة الرقمية والاستدامة.
تشجيع التجارة العابرة للحدود	الإمكانات غير المستغلة للتجارة البينية داخل منظمة التعاون الإسلامي وتجزؤ سلاسل الإمداد	تأسيس مجالس أعمال إقليمية ضمن منظمة التعاون الإسلامي، وتوحيد المعايير التجارية، وتسريع تنفيذ نظام تفضيلات التجارة بين دول المنظمة (TPS-OIC)، وتعزيز الاتساق الوطني عبر مواءمة أولويات القطاعين العام والخاص لتحقيق أهداف اقتصادية مشتركة.
ترسيخ الحوكمة والثقة	القصور البيروقراطي وغياب الوضوح في البيئة القانونية	تعزيز الشفافية والمساءلة، وتقوية آليات إنفاذ العقود، وترسيخ استقرار السياسات بما يعزز ثقة المستثمرين. إنشاء قنوات تواصل واضحة ومنتظمة بين الحكومات وقطاع الأعمال لبناء ثقة مستدامة على المدى الطويل.

أهداف قمة قادة الأعمال 2025م

تم تصميم قمة قادة الأعمال 2025 لإحداث تحول نوعي في مسار التعاون الاقتصادي في العالم الإسلامي، استنادًا إلى الأهداف الاستراتيجية التالية:

1. تعزيز دور القطاع الخاص

ترسيخ مكانة القطاع الخاص كشريك استراتيجي موثوق في التنمية الوطنية والإقليمية، وإبراز دوره بوصفه مساهمًا رئيسيًا لا مجرد مستفيد من السياسات.

2. تشخيص التحديات وإيجاد الحلول

توفير منصة لقادة الأعمال لتحديد أبرز معوقات النمو، بما في ذلك العقبات التنظيمية، وفجوات التمويل، وحواجز التجارة عبر الحدود، مع طرح حلول عملية قابلة للتنفيذ.

3. صياغة سياسات قابلة للتطبيق

تحويل الرؤى والخبرات العملية للقطاع الخاص إلى توصيات سياسية واضحة وقابلة للتنفيذ لصالح مؤسسات منظمة التعاون الإسلامي، بما فيها اللجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري لمنظمة التعاون الإسلامي (الكومسيك) والجهات المعنية بصنع القرار.

4. تعزيز التعاون والشراكات

تشجيع التفاعل بين مختلف القطاعات، وتوسيع شبكات التواصل، وبناء شراكات بين قادة الأعمال وصنّاع السياسات وأصحاب المصلحة، بما يعزز التعاون بين القطاعين العام والخاص ويدعم التكامل الاقتصادي الإقليمي.

5. إبراز النجاحات والنماذج الملهمة

تسليط الضوء على النماذج التجارية الناجحة، والمشروعات التنموية المتميزة، والإنجازات الريادية في دول المنظمة، بهدف إلهام الشراكات، ودعم السياسات المبنية على الأدلة، والاحتفاء بالابتكار والتميز.

الجلسة الافتتاحية

سلّطت الجلسة الافتتاحية الضوء على دور القطاع الخاص بوصفه شريكًا أساسيًا في صياغة مسار التنمية، مؤكدةً أهمية تنسيق السياسات وتعزيز الابتكار وتحفيز الاستثمار.

سعادة الأستاذ عبد الله صالح كامل

خلال كلمته الافتتاحية، استعرض سعادة الأستاذ عبد الله صالح كامل، رئيس الغرفة الإسلامية للتجارة والتنمية، المسار التحولي الذي قطعه القطاع الخاص في الاقتصادات الناشئة. وأشار إلى الدور التاريخي الذي اضطلعت به المجتمعات التجارية المسلمة، مبيّناً أن الأوقاف والمؤسسات التي أسسها القطاع الخاص كانت عبر التاريخ محركات للتقدم ومنارات للمعرفة.

وأكد سعادته أهمية حشد جهود القطاع الخاص، وتعزيز التنسيق بين مختلف القطاعات، وبناء شراكات تجمع بين المجالات الربحية وغير الربحية على حد سواء.

ولتهيئة إطار النقاش، طرح سعادة الأستاذ عيد الله كامل مجموعة من الأسئلة المحفّزة للتفكير، داعيًا المشاركين إلى التأمل في موقع العالم الإسلامي الاقتصادي وإمكاناته، ومن بينها:

- **ما نصيبنا من عمليات الاندماج والاستحواذ والتوسّع المؤسسي التي تعيد تشكيل المشهد الاقتصادي العالمي؟**
- **كم عدد المؤسسات البحثية المؤثرة ومؤشرات المعرفة العالمية التي تنطلق من داخل العالم الإسلامي؟**
- **رغم امتلاكنا موارد طبيعية هائلة وشريحة شبابية ديناميكية، ما حجم تأثيرنا الفعلي في صياغة القرارات الاقتصادية والسياسات العالمية؟**

سعادة الأستاذ رفعت حصارجيكلي أوغلو

ألقى رئيس اتحاد الغرف والبورصات السلعية التركية، كلمة الترحيب داعيًا إلى تعميق التكامل الاقتصادي بين دول منظمة التعاون الإسلامي. وأكد وجود فرصة استراتيجية لدمج القدرات الاستثمارية والموارد المالية لدول المنظمة مع الخبرة الإنتاجية التي تتمتع بها تركيا في قطاعات محورية مثل الصناعة والسياحة والزراعة.

كما شدّد على أهمية الاستثمارات المشتركة والمشروعات التعاونية في مختلف أنحاء العالم الإسلامي، باعتبارها أدوات أساسية لتعزيز القدرة الاقتصادية الإقليمية على الصمود، ورفع مستوى التنافسية، وتحقيق الازدهار المشترك.

سعادة الأستاذ طه أيهان

أوضح سعادة الأستاذ طه أيهان، رئيس منتدى شباب التعاون الإسلامي (ICYF)، أن الشباب يمثلون أثمن مورد تمتلكه دول منظمة التعاون الإسلامي. ومع كون ثلثي سكان دول المنظمة دون سن الثلاثين، دعا قادة الأعمال إلى الاستثمار المباشر في الشباب من خلال برامج ريادة الأعمال، والتدريب على المهارات، ومبادرات الإرشاد والتوجيه.

وأكد سعادته أن هذه الاستثمارات لا تُعد مجرد مسئولية اجتماعية، بل هي ضرورة استراتيجية لبناء قوة عاملة مؤهلة للمستقبل، وتعزيز الابتكار، وضمان نمو اقتصادي مستدام على المدى الطويل.

معالي الأستاذ الدكتور عمر بولاط

قدّم معالي الأستاذ الدكتور عمر بولاط، وزير التجارة في جمهورية تركيا، عرضًا شاملًا لأداء صادرات دول منظمة التعاون الإسلامي، وأهداف تركيا التصديرية، والرؤية الأوسع للسلام والتنمية المستدامة، وإنشاء سوق مشتركة لدول المنظمة. وأكد الدور المحوري لابتكار القطاع الخاص وقدرته الإنتاجية في تحقيق هذه الأهداف، مصرحًا:

"في عالم اليوم، لا تقوم التنمية المستدامة فقط على السياسات والتوجيهات التي تضعها الدول، بل تعتمد أيضًا على القوة الابتكارية للقطاع الخاص، وقدرته الريادية، وقوته الإنتاجية.

معالي الدكتور سليمان الجاسر

اكتسبت الجلسة زخماً إضافياً مع الكلمة الرئيسية التي ألقاها سعادة الدكتور محمد سليمان الجاسر، رئيس مجموعة البنك الإسلامي للتنمية. وقد شدّد على دور القطاع الخاص بوصفه المحرك الرئيس للتوظيف والابتكار والتقدم الاجتماعي في دول منظمة التعاون الإسلامي، إذ يوفّر أكثر من 90 بالمائة من فرص العمل ويسهم بالنصيب الأكبر من القيمة المضافة.

وأكد الدكتور الجاسر أنه رغم امتلاك الحكومات الحق والمسؤولية في وضع القواعد المنظمة للأعمال، فإن عليها أيضًا حماية ودعم المؤسسات التي تعمل بمسؤولية ضمن تلك الأطر. وحدّد أبرز القيود التي تعيق النمو، بما في ذلك تعقيد الأنظمة وارتفاع تكاليف التمويل، مشيرًا إلى التزام مجموعة البنك الإسلامي للتنمية بدعم تنمية القطاع الخاص. ولفت إلى أنه بحلول الربع الثالث من عام 2025م، قدّمت المجموعة تمويلًا وتغطيات تأمينية تجاوزت 24 مليار دولار أمريكي. وشدّد على أن ذلك يؤكد أن تمكين القطاع الخاص يظل أولوية شاملة في استراتيجية البنك الممتدة لخمس سنوات.

الإطلاق الرسمي لمبادرة
قادة الأعمال
B57+

تُعدّ مبادرة قادة الأعمال B57+ مبادرةً تحوّلية أطلقتها الغرفة الإسلامية للتجارة والتنمية للدفع نحو مرحلة جديدة من التعاون العملي القائم على الإنجاز داخل المنظومة الاقتصادية لمنظمة التعاون الإسلامي. وقد صُمّمت لتكون المنصة الرائدة للانتقال من إطار الحوار إلى إبرام الصفقات الملموسة، حيث تجمع بين القطاع الخاص وصنّاع السياسات في مهمة مشتركة تهدف إلى إطلاق الإمكانات الاقتصادية عبر الدول الأعضاء.

إن القمة السنوية لقادة الأعمال في دول منظمة التعاون الإسلامي ليست مجرد مؤتمر، بل تمثل الركيزة الأساسية لهذه الرؤية؛ فهي مساحة يحدّد فيها قادة الأعمال العقبات التنظيمية، وفجوات التمويل، وتحديات النفاذ إلى الأسواق، ويعملون بصورة جماعية على اقتراح حلول عملية قابلة للتنفيذ تُعرض على صُنّاع السياسات لاعتمادها.

تكمن القوة الحقيقية لهذه المبادرة في علامة «الزائد» (+) المُضافة إلى (B57)؛ إذ ترمز إلى انفتاحٍ استراتيجي شامل يتجاوز الدول الأعضاء السبع والخمسين في منظمة التعاون الإسلامي ليشمل شركاء ومستثمرين ومؤسسات من دول غير أعضاء تضمّ أقليات أو مجتمعات مسلمة، بما يعزز بناء شبكة عالمية حقيقية لتحقيق الازدهار المشترك.

سيتحدّد نجاح هذه المبادرة بما يُبرَم من صفقات، وما يُصاغ من سياسات، وما يُعزَّز من شراكات. وتُشكّل القمة منتدىً تشخيصيًا موجهًا نحو الحلول، يجتمع فيه القادة لبحث التحديات، وصياغة الاستراتيجيات بصورة تشاركية، وبناء شراكات تدفع عجلة النمو المستدام، والتنمية الشاملة، والتعاون العابر للحدود.

وتُمثّل هذه الجهود مجتمعةً خارطة طريق وتعهدًا جماعيًا لصياغة عهد جديد من الشراكة والازدهار المشترك للعالم الإسلامي وما وراءه.

واختُتمت الجلسة الافتتاحية بالتأكيد على أهمية التعاون والابتكار والالتزام المشترك في تشكيل عالم إسلامي متكامل اقتصاديًا ومزدهر، يقوم على شراكات فعّالة بين القطاعين العام والخاص. كما تم إطلاق مبادرة B57+ بوصفها مبادرةً محورية لتيسير الحوار والتعاون المستمرين بين صُنّاع السياسات والقطاع الخاص.

الجلسة الأولى

القطاع الخاص كركيزة للتنمية الوطنية والتنويع الاقتصادي

ركّزت الجلسة على أهمية الانتقال من الاعتماد على الحكومة إلى نموذج يقوم على الشراكة الاستراتيجية، بحيث يتولى القطاع الخاص دورًا محوريًا في دفع جهود التنويع والابتكار. وأجمع المشاركون على أن التعاون القائم على الثقة، إلى جانب الأطر التنظيمية المُمكِّنة، يشكّلان عنصرين حاسمين لتحقيق التحول الاقتصادي المنشود.

توصيات الجلسة:

- تطوير برامج دعم موجّهة لنمو الشركات الصغيرة والمتوسطة بوصفها محفزًا للابتكار والتنويع الاقتصادي.
- تعزيز حلول التمويل الإسلامي باعتبارها آليات لتمويل توسّع القطاع الخاص ومشروعات البنية التحتية.
- تحفيز الشركات على قيادة برامج تدريب مهني عملي بما يرسّخ دور القطاع الخاص كمطوّر رئيسي للمهارات.
- إنشاء منصات منظّمة للحوار بين القطاعين العام والخاص لتصميم مبادرات الإصلاح ومتابعة تنفيذها.
- تشجيع نماذج الشراكة بين القطاعين العام والخاص التي تشمل المنظمات غير الحكومية والمؤسسات الاجتماعية، لضمان توافق نمو القطاع الخاص مع أهداف الصالح العام.
- تعزيز الثقة بين القطاعين العام والخاص باعتبارها عنصرًا حاسمًا للتعاون الفعّال والتأثير في السياسات.

أهم محاور النقاش

السيد/ أحمد السيد
رئيس قطاع الاستثمار
البنك الأهلي المصري

تم التأكيد على أن "إصلاح الموجود أصعب من البدء من الصفر"، مع الدعوة إلى توفير دعم شامل للشركات الصغيرة والمتوسطة يشمل:

- أسعار فائدة تفضيلية ومعالجات ضريبية محفِّزة.
- تقديم خدمات استشارية مجانية من خلال برامج مثل مبادرة نايلبرينورز (Nilepreneurs) الناجحة في مصر.
- منح امتيازات طويلة الأجل على الأراضي.
- بناء منظومات متكاملة بدلاً من تدخلات متفرقة أو معزولة.

السيد أوصال شاهباز
الشريك الإداري، M&P Istanbul

تحديد فجوات الابتكار

- ضعف التعاون بين الشركات المحلية والعالمية.
- اعتبار الأفكار الجديدة تهديدًا من قبل الشركات الكبرى.
- قصور الإنفاق على البحث والتطوير، ولا سيما في الكيانات المملوكة للدولة.
- التوصية باعتماد الشراكات بين القطاعين العام والخاص كآليات لتخفيف مخاطر الابتكار في القطاعات كثيفة رأس المال مثل الذكاء الاصطناعي وتقنيات المناخ.

السيدة ناتافان مامادوفا
الأمين العام لمنظمة
مايدة ناظر للتمكين
الاقتصادي للمرأة

تم التأكيد على الحاجة إلى إصلاحات جوهرية في التعليم، بما في ذلك:

- ضرورة "إعادة تأهيل العقليات ذات الجذور الاستعمارية أو الاشتراكية" في منظومات تنمية القوى العاملة.
- إدماج مهارات ريادة الأعمال في جميع المراحل التعليمية.
- تعزيز المؤسسات الاجتماعية الربحية بوصفها نماذج أعمال مستدامة.
- ترسيخ دور القطاع الخاص كعامل تغيير يخدم الصالح العام.

الجلسة الثانية

بناء إمبراطوريات أعمال عابرة للحدود: الدروس المستفادة وتحديات توسيع نطاق النجاح

شارك المتحدثون تجاربهم في بناء أعمال متعددة الجنسيات داخل دول منظمة التعاون الإسلامي وخارجها، مشيرين إلى أن توحيد الأنظمة، وتسهيل الوصول إلى رأس المال، ووجود أطر قانونية مستقرة تُعد عوامل تمكين أساسية. كما استكشفوا فرص الربط بين اقتصادات منظمة التعاون الإسلامي ورابطة دول جنوب شرق آسيا (آسيان)، ولا سيما في قطاعات الصناعات الحلال، والأغذية، والجمال، والمعادن، والطاقة المتجددة.

توصيات الجلسة:

- يمكن إطلاق إمكانات التجارة البينية بين دول منظمة التعاون الإسلامي من خلال تسهيل حكومي فعّال وشراكات عابرة للحدود، مع مواءمة أولويات العمل بين الجهات الحكومية والقطاع الخاص.
- إنشاء مجالس أعمال إقليمية–تابعة لمنظمة التعاون الإسلامي بهدف إضفاء الطابع المؤسسي على التعاون، وتسريع الشراكات بين القطاع الخاص، وتحديد الشركاء الاستراتيجيين في الأسواق الجديدة.
- ينبغي إنشاء مجالس أعمال على مستوى منظمة التعاون الإسلامي والمستوى الإقليمي لتعزيز الثقة وتحسين التنسيق بين أصحاب المصلحة في القطاع الخاص.
- ينبغي كذلك تشجيع الامتياز التجاري وتكرار النماذج التجارية الناجحة، مدعومة بأبحاث موجّهة نحو توسيع نطاق الأعمال داخل دول منظمة التعاون الإسلامي.
- ينبغي للقنوات الدبلوماسية أن تدعم توسّع القطاع الخاص وتعزّز التعاون الإقليمي.
- يجب أن تنعكس هذه المخرجات في التوصيات السياسية المقدَّمة إلى الدورة الوزارية لمنظمة التعاون الإسلامي/ اللجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري لمنظمة التعاون الإسلامي (الكومسيك)، بما يضمن أن تسهم رؤى القطاع الخاص مباشرة في إصلاحات اقتصادية قابلة للتنفيذ.

أهم محاور النقاش

الدكتورة غولدن توركتان
الرئيسة العالمية المؤسسة
لمجموعة المرأة "W20"

تم تسليط الضوء على كيفية خلق فرص من خلال انخراط القطاع الخاص الفعّال مع المنصات الحكومية:

- تمكنا من اكتشاف فرصة لمؤسسة دبليو 20 (W20) [كيان نسوي منبثق عن مجموعة الدول العشرين الكُبرى، تم تأسيسه كمنصة لتعزيز دور المرأة عبر تحليل الوثائق الحكومية، مما يبرز قدرة القطاع الخاص على إيجاد مقعد له على طاولة صنع القرار.
- تم إبراز نموذج إندونيسيا الموحّدة، حيث يعمل كل من الحكومة والأعمال كفريق واحد لدفع عجلة النمو الاقتصادي.
- تم التأكيد على أهمية خلق الترابط في سلاسل الإمداد عبر الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي لتمكين سلاسة التجارة العابرة للحدود

الأستاذ فيصل القاضي
المدير العام والرئيس التنفيذي،
شركة القاضي للتجارة والصناعة

استعراض التحديات العملية في توسيع نطاق الأعمال:

- توضيح الصعوبات الحقيقية التي تواجهها الشركات عند التوسع عبر الحدود، بما في ذلك العقبات التنظيمية، والاختلافات الثقافية، ومتطلبات التكيّف مع الأسواق.
- الدعوة إلى اعتماد الامتياز التجاري وتكرار النماذج التجارية الناجحة من دولة عضو في منظمة التعاون الإسلامي إلى أخرى باعتباره مسارًا أسرع للنمو.
- الإشارة إلى نجاح التكتلات التجارية الحرة مثل الاتحاد الأوروبي كنماذج يمكن لدول منظمة التعاون الإسلامي الاستفادة منها عبر تعزيز التكامل الاقتصادي.

السيد أرشد راشد
مؤسس ورئيس
Sriwijaya Capital

تم التأكيد على الدور الأساسي للثقة والتعاون:

- تم التأكيد على أن النجاح يبدأ ببناء الثقة بين الشركاء التجاريين عبر الدول المختلفة الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي.
- تم إبراز أهمية القدرة على التكيف الثقافي كعامل أساسي للنجاح في الأسواق المتنوعة في العالم الإسلامي.
- تم التشديد على أن التعاون الاستراتيجي هو المفتاح لفتح الفرص العابرة للحدود.
- تم التوصية بإنشاء فروع إقليمية ضمن مبادرة B57+، مثل مجلس الأعمال منظمة التعاون الإسلامي – الآسيان، لتحقيق هذا الهدف.

سعادة الأستاذ ميخائيل يوسيفوف
الرئيس التنفيذي لشؤون
التواصل المؤسسي والعلاقات
الحكومية لدى SOCAR Türkiye

قصة نجاح: تمكين توسّع شركة SOCAR في أوروبا عبر الشراكة بين أذربيجان وتركيا تم تحديد إمكانات كبيرة غير مستغلة في قطاعات رئيسية للتعاون العابر للحدود، بما في ذلك:

- اقتصاد الحلال.
- المعادن الحيوية مثل النيكل والنحاس لدعم منظومة المركبات الكهربائية المتنامية.
- استخدام التمويل المتوافق مع الشريعة لربط أسواق منظمة التعاون الإسلامي مع الآسيان.

الجلسة الثالثة

وضع أجندة السياسات: تشكيل المستقبل الاقتصادي لدول منظمة التعاون الإسلامي

قام هذا الفريق رفيع المستوى بتلخيص نتائج النقاشات السابقة لصياغة أجندة سياسات مستقبلية. إذ أكد المتحدثون أن التنفيذ الناجح لنظام الأفضليات التجارية لمنظمة التعاون الإسلامي (TPS OIC) يتطلب توحيد اللوائح التجارية، وتبسيط إجراءات الجمارك، وتعزيز حماية الاستثمارات. كما برزت رؤية مشتركة لسوق مشتركة لمنظمة التعاون الإسلامي، تقوم على تنسيق السياسات، والتكامل الرقمي، وأطر الاستثمار الجماعي.

توصيات الجلسة:

إن تبسيط القوانين وتعزيز إنفاذ العقود يُعدّان عنصرين أساسيين لجعل عمليات الاستثمار أكثر قابلية للتنبؤ، وأكثر كفاءة، وأكثر أمانًا.

إن إنشاء مركز معاهدات تابع لمنظمة التعاون الإسلامي سيساعد الدول الأعضاء على فهم الأطر القانونية، وتفسير الالتزامات الدولية، وتمكين مشاركة القطاع الخاص في التجارة العابرة للحدود ضمن الهياكل التنظيمية القائمة.

وينبغي للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي اعتماد نهج استباقي تجاه آفاق النمو الجديدة، بما في ذلك استكشاف أعماق البحار، وتكنولوجيا الفضاء، وحوكمة البيانات الآمنة، من أجل استثمار الفرص الاقتصادية المستقبلية وحمايتها.

ويجب أن يركّز التحوّل الاقتصادي على الاستقرار، والرقمنة، وإزالة الكربون، بما يحقق التوازن بين النمو والاستدامة والابتكار والمرونة طويلة الأمد.

كما ينبغي الاستفادة من أدوات التمويل الإسلامي لدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وتطوير البنية التحتية، والاستثمارات الخضراء التي تخلق فرص عمل وتعزز التنمية الشاملة.

وتظل الثقة والشفافية وسيادة القانون الركائز الأساسية لثقة القطاع الخاص وضمان استثمارات مستدامة.

أهم محاور النقاش

المهندس أديب يوسف الأعمى
الرئيس التنفيذي للمؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة

عرض الأولويات الاستراتيجية للمؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة :

- التأكيد على استقرار الأنشطة الاقتصادية ورقمنتها وخفض انبعاثاتها الكربونية.
- إبراز أهمية الاستفادة من التمويل الإسلامي وتمكين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كأولوية رئيسية.
- التشديد على أهمية تمكين الشباب والنساء في مسيرة التنمية الاقتصادية.

الأستاذ أحمد بلال صوفي
عضو مجلس أمناء مركز التحكيم لمنظمة التعاون الإسلامي ووزير القانون السابق في باكستان

تناول الأطر القانونية والحَوْكَمية الجوهرية، وذلك من خلال ما يلي:

- سلّط الضوء على التعقيد التنظيمي الكبير الذي تواجهه الشركات، وأشار إلى صعوبة التعامل مع آلاف القوانين والمعاهدات.
- اقترح إنشاء مركز معاهدات تابع لمنظمة التعاون الإسلامي لتقديم إرشادات عملية بشأن الأطر القانونية.
- بيّن وجود فجوات استراتيجية في مشاركة دول المنظمة ضمن الهيئات الدولية، مثل الهيئة الدولية لقاع البحار.
- أشار إلى أن الموارد البحرية (معادن قاع البحر) والفضاء تُعدّان آفاقاً جديدة للتوسع الاقتصادي لدول المنظمة.
- أكّد على أن التحكم في البيانات سيكون المحرك الرئيس للتجارة المستقبلية، مما يجعل حوكمة البيانات مسألة استراتيجية بالغة الأهمية.
- شدّد على إن قدسية العقود تمثل ركنًا أساسيًا في تعزيز ثقة المستثمرين.

سعادة السفير جيمس شارب
سفير المملكة المتحدة السابق لدى منطقة بحر قزوين

استعرض الأولويات الاقتصادية الرئيسة والتوجهات السياسية، وذلك على النحو الآتي:

- الإقرار بالتنوع الاقتصادي بين دول منظمة التعاون الإسلامي، من الدول الغنية بالموارد إلى الدول محدودة الموارد.
- التأكيد على أهمية تنويع الاقتصاد، مع الإشارة إلى تجربة أذربيجان في التركيز على السياحة والطاقة المتجددة كنماذج ناجحة.
- الدعوة إلى إعادة موازنة العلاقة بين الدولة والقطاع الخاص، ودعم نمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والتنبيه إلى مخاطر هيمنة الأوليغارشيات الاقتصادية.
- تحديد ركائز السياسات الأساسية، وتشمل: سيادة القانون، مكافحة الفساد، تنمية رأس المال البشري، والمساواة بين الجنسين.
- تسليط الضوء على التحديات الديموغرافية، خصوصًا ما يتعلق بتوظيف الشباب في الدول ذات معدلات الخصوبة المرتفعة.
- الإشارة إلى أن تغير المناخ يمثل تحديًا وفرصة في الوقت ذاته لاقتصادات دول المنظمة.
- اقتراح تعزيز التعاون على مستوى منظمة التعاون الإسلامي في مجالات تيسير التجارة، والتكيف المناخي عبر إنشاء صندوق أخضر، وتطوير التمويل الإسلامي.
- الإشادة بمبادرة الممر الأوسط بوصفها نموذجًا ناجحًا للتعاون العابر للحدود في البنية التحتية والمواءمة التنظيمية.

الكلمة الختامية

سعادة الأستاذ يوسف خلاوي

الأمين العام للغرفة الإسلامية للتجارة والتنمية

أوضح سعادة الأمين العام للغرفة الإسلامية للتجارة والتنمية أنه على الرغم مما تتمتع به دول منظمة التعاون الإسلامي من مقومات هائلة، لا تزال محدودة الحضور بين العلامات التجارية العالمية.

وأكد على التزام الغرفة بدورها كشريك تنموي للحكومات، من خلال تعزيز التواصل بين القطاعين العام والخاص عبر منصات مثل مبادرة B57+، بما يضمن تحويل الطموحات المشتركة إلى نتائج ملموسة وقابلة للقياس.

حفل العشاء الرسمي

أُقيم حفل العشاء الرسمي لقمة قادة الأعمال برعاية اتحاد الغرف التجارية والبورصات السلعية التركية (TOBB)، وبمشاركة خاصة من نائب رئيس جمهورية تركيا، فخامة السيد جودت يلماز. وشهد الحفل حضورًا رفيع المستوى من رؤساء الغرف التجارية التركية، وممثلي مؤسسات منظمة التعاون الإسلامي، وأعضاء السلك الدبلوماسي. وبعد كلمات تعريفية موجزة، تركزت النقاشات حول الجوانب الاقتصادية والتجارية.

التوجهات المستقبلية

تعزيز رأس المال البشري والشمول:
تمكين رواد الأعمال من الشباب والنساء من خلال برامج بناء القدرات وبرامج الإرشاد والتوجيه.

تعزيز التعاون بين القطاعين العام والخاص:
إنشاء منصّات حوار دائمة وتشكيل فرق عمل مشتركة.

تعزيز الحوكمة والأطر القانونية:
مواءمة قوانين التجارة والاستثمار، وتقوية أنظمة تسوية المنازعات لضمان بيئة أعمال أكثر استقرارًا وموثوقية.

تمكين نمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:
الاستفادة من أدوات التمويل الإسلامي، وصناديق الابتكار، وبرامج الإرشاد والاستشارات لتوسيع نطاق ريادة الأعمال وتعزيز قدرتها على النمو.

المساءلة والمتابعة:
إنشاء آلية مشتركة بين الغرفة الإسلامية للتجارة والتنمية واللجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري لمنظمة التعاون الإسلامي (الكومسيك) لمتابعة التقدّم في التنفيذ وتقييم مستوى الإنجاز.

توسيع التجارة البينية لدول منظمة التعاون الإسلامي:
تسريع تنفيذ نظام الأفضليات التجارية بين دول المنظمة (TPS-OIC)، وإنشاء مجالس أعمال إقليمية لتعزيز التكامل الاقتصادي.

الملحق – الآليات المؤسسية المنبثقة عن القمة

مبادرة B57+

منبر دائم لقادة الأعمال في دول منظمة التعاون الإسلامي يتيح لهم التواصل المباشر مع صانعي السياسات والمساهمة في صياغة أجندات التنمية.

مركز معاهدات منظمة التعاون الإسلامي (مقترح):

آلية تهدف إلى مواءمة وتنسيق قوانين التجارة والاستثمار فيما بين الدول الأعضاء.

مجالس الأعمال الإقليمية:

منصّات مخصّصة لتعزيز التعاون بين مختلف القطاعات وتيسير التجارة، ومن بينها مجلس الأعمال الإسلامي لدول الآسيان، بما يدعم التكامل الاقتصادي الإقليمي ويعزّز الروابط بين مجتمعات الأعمال في دول المنظمة.

اللجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري لمنظمة التعاون الإسلامي (الكومسيك)

آلية مخصّصة للتنسيق والمتابعة بشأن مخرجات القمة.

بالتعاون مع

COMCEC

الغرفة الإسلامية للتجارة والتنمية
Islamic Chamber of Commerce and Development
Chambre Islamique de Commerce et de Développement

قمة قادة الأعمال 2025

القطاع الخاص: شريك استراتيجي لتحقيق التنمية المستدامة

الأحد
2 نوفمبر 2025

مركز إسطنبول للمؤتمرات
قاعة بايزيد، الطابق (B2)، تركيا

شريك الشباب | شريك ريادة الأعمال | الشركاء الاستراتيجيون

ICYF Islamic Cooperation Youth Forum منتدى التعاون الإسلامي للشباب

SKSEED Saleh Kamel Sustainable Entrepreneurship and Enterprise Development Organization

IC-AC Organisation of Islamic Cooperation Arbitration Centre

Maida Nazir Organization for Women's Economic Empowerment

يمكنك التواصل معنا عبر
Bls@iccdglobal.com

www.iccdglobal.com